Libyan Arab Jamahiriya

بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى

لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

كلمة الأخ

محمد خالد الغويل

رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية

أمام

الدورة العشرين

للجنة السكان والتنمية

نيويورك في 10\4\2007 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أود بداية بإسم وفد بلادي أن أهنئكم على ترؤسكم لهذه اللجنة في دورتها الأربعين وأن أشيد بحكمتكم في إدارة جلساتها. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام والأمانة على التقارير الهامة المعروضة أمام اللجنة.

السيد الرئيس،،،

إننا نعتقد أن تركيز هذه الدورة على موضوع الهياكل المتغيرة لإعمار السكان وأثر ذلك على التنمية يكتسي أهمية بالغة.

وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى أن بلادي تمرّ الآن بالمرحلة الثانية التي توصف بالفرصة الديمغرافية أو العائد الديمغرافي الأول حيث تراجعت نسبة من تقل أعمارهم عن 15 عام من 51% سنة 1973 إلى 32% نسبة 2006. كما إرتفع عدد البالغين والمسنين نتيجة لإنخفاض عدد الوفيات وتحسين المستوى الصحي والمعيشي وحافظت نسبة من أعمارهم فوق 60 عاما على نسبة 6% من عدد السكان خلال الفترة المذكورة.

وتعتمد الجماهيرية نظاما للمظلة الإجتماعية يتضمن ما يلي:-

1. **المعاشات التقاعدية**، ويستفيد منها المحالون على التقاعد ممن يعملون في الأجهزة الرسمية للدولة، وتمول هذه المعاشات من صندوق الضمان الإجتماعي الممول من الإشتراكات الضمانية لمختلف العاملين في الدولة.

2. **المعاشات الضمانية**، وتشمل المحالين على التقاعد من العاملين بالمؤسسات والشركات العامة (القطاع العام) والعاملون الخواص، وتمول هذه المعاشات من صندوق الضمان الإجتماعي. وقد صدر قرار في نهاية السنة الماضية 2006 يقضي برفع الحد الأدنى

لمرتبات العاملين في هذه القطاعات مما سيؤدي مستقبلا إلى إرتفاع معاشاتهم الضمانية.

3. **المعاشات الأساسية**، ويستفيد منها المعوزون ومن لا عائل لهم وأغلبهم من الأرامل والأيتام، ويتمّ تمويل هذه المعاشات من صندوق التضامن الإجتماعي الممول من الخزينة العامة ومن خصميات على مرتبات العاملين، وقد تمّ مؤخرا رفع معاشات هذه الشريحة بنسب تتراوح من 50 وحتى 120% حسب عدد أفراد الأسر.

كما تقرر بداية من السنة الحالية 2007 صرف مرتبات لمن هم في سن الثمانين فما فوق وذلك لتمكينهم من تأمين ما يلزمهم من حاجات وخدمات مختلفة، الأمر الذي يحميهم من أن يكونوا عبءً على أسرهم ويحقق لهم بالتالي حياة كريمة ويكفل تماسك الأسرة وتضامنها ويحميها من التآكل.

وتمكينا للأسر التي لم تستفد من العائدات النفطية تقرر إنشاء صندوق للإستثمار الإقتصادي والإجتماعي يتضمن أسهم لتلك الأسر يتمّ تمويلها من عائدات النفط واستثمارها في شركات ومصارف ذات عائد إقتصادي مؤكد يوزع على تلك الأسر.

وإستجابة لرغبة القادرين على العمل من المحالين على التقاعد في مزاولة بعض النشاطات والمهن التي تناسبهم فقد أجاز لهم القانون ذلك وفي حدود قدرتهم وقد أسهم ذلك في رفع مستوى معيشة هذه الشريحة ومكنهم من المشاركة في تحمل أعباء أسرهم والمساهمة في تنمية مجتمعهم.

ويستفيد المسنون أسوة بباقي فئات السكان بخدمات صحية ونظم رعاية إجتماعية مجانية، وتتوفر عدد من دور الرعاية التي تأوي المسنين الذين لا عائل لهم حيث تقدم لهم مختلف ما يحتاجون إليه طول مدة حياتهم دون مقابل.

وفيما يتعلق بالشباب فإن بلادي حريصة على تنشئتهم تنشئة سليمة وصحية وتوفر لهم كافة مراحل التعليم مجانا وتمكنهم من مزاولة الأنشطة الثقافية والرياضية التي يحتاجونها دون تفريق في الجنس. ويجري التركيز

حاليا على إعادة هيكلة الإقتصاد الليبي وتطويره بما يكفل إستيعاب المحتاجين إلى عمل. ومن هذا المنطلق يتمّ توسيع نطاق النشاطات الإقتصادية والتجارية والخدمية، وتشجيع الشباب على الإنخراط في هذه المجالات، وذلك من خلال منح القروض المتنوعة والميسَّرة وتقديم التسهيلات المباشرة للراغبين في القيام بنشاطات إنتاجية وخدمية. ويُتوقع أن تؤدي هذه الخطوات إلى تسارع نمو الإقتصاد والمساهمة بالتالي في إرتفاع دخل مختلف شرائح السكان وإستمرار تحسن مستواهم المعيشي.

السيد الرئيس،،،

إن الدول النامية والأقل نموا تواجه تحديات تتمثل في وجود وفرة في الأيدي العاملة وصلت حسب الإحصائيات المتوفرة، إلى 200 مليون عاطل عن العمل تقريبا، ويتطلب ذلك نموا اقتصاديا يقوم على سياسات متماسكة وإستراتيجيات شاملة تكفل استثمار مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية، الأمر الذي يتطلب من المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة والمؤسسات المالية تقديم الدعم والتمويل للخطط والبرامج الوطنية لهذه الدول وبناء قدراتها الكفيلة بإحداث تحول إقتصادي وتنموي يسهم في تحسين المستوى المعيشي والخدمي لكافة فئات السكان. كما تبرز الحاجة الى تكثيف الحوار والتعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول وتعزيز العلاقة والتنسيق بين مراكز البحوث من أجل مساعدة الدول النامية في رسم سياسات موضوعية تساهم في مواجهة تحديات الهياكل المتغيرة لإعمار السكان، ونتطلع في هذا الصدد إلى أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتفعيل نشاطاته تجاه القارة الأفريقية فيما يتعلق بهذا الجانب والدخول في شراكة طويلة الأجل تكفل تجاوز الكثير من هذه التحديات ومن بينها الحد من الفقر الذي يمثل أحد الأهداف الإنمائية للألفية.

ولعله من المناسب أن نشير هنا إلى أن بلادي تواصل مساهماتها في دعم ومساعدة الأشقاء الأفارقة وفي هذا السياق تمّ في العام الماضي 2006 إنشاء مشروع القذافي للشباب والطفل والمرأة الأفريقية، ويهدف المشروع إلى النهوض بهذه الفئات من السكان من خلال محاربة الجوع والفقر والمرض والمساهمة في نشر التعليم والتدريب والثقافة وخفض البطالة

ويتطلع المشروع إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية لتحقيق هذه الأهداف.

وأخيرا، نؤكد لكم السيد الرئيس، أن ما نقوم به من إجراءات لمعالجة ما يتعلق بالهياكل المتغيرة لإعمار السكان هي محل متابعة وتقييم مستمر ونتطلع إلى الإستفادة من دراسات وتجارب الدول الأخرى التي مرت بنفس مراحل التغير في الهيكل السكاني.

وشكرا السيد الرئيس،،،